

## الفساد في العراق:

# إرث تاريخي .. وثقافة سائدة

❖ لا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يتحقق ما لم يتم لجم الفساد والعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتوافر الشفافية .. إن بدون ذلك سيستمر نزيف المال العام والذي سيكون المجتمع بحاجة له في عملية مواجهة الآثار الاجتماعية الناشئة عن الإصلاح الاقتصادي والتخفيف من أعبائها .

❖ واقع الحال يشير إلى أن الموروث التاريخي للفساد يمتد إلى أبعد من سنوات تأسيس الدولة العراقية أبان الحكم العثماني والاحتلال البريطاني ..

❖ أصبح الفساد بكافة أشكاله ظاهرة طبيعية ينظر إليها على أنها ممارسات مشروعة لاسيما عندما عجزت الدولة عن مواجهة المشكلات الاقتصادية بعد فرض الحصار الاقتصادي ..

❖ لم تتغير الصورة فيما بعد الاحتلال، بل على العكس ازدادت حدة الممارسات للفساد .. حتى أصبح الفساد في العراق الثقافة السائدة .. أما حالة الالافساد فهذا هو الاستثناء .



بقلم:

د. عمر القاضي

حاصل على  
الدكتوراه في  
الاقتصاد من  
جامعة بغداد  
- العراق في  
٢٠٠٦

الأحزاب والمشاركة فى الانتخابات والمجالس، ومن خلال ذلك تعمل الآليات الضابطة من تقليل فرص الفساد طالما أنها تسمح بسيادة القانون والشفافية والفصل بين السلطات، إلا أن ذلك لا يعنى تماماً أن تلك النظم مستقرة وخالية من الفساد حيث أن تداول السلطة فى مثل تلك النظم قد يشجع على الفساد لأسباب أهمها: حالة الشعور لدى أصحاب السلطة بأن فترة بقائهم فى القيادة محدودة قد تدفعهم إلى ممارسات غير مشروعة بهدف تأمين مستقبلهم، أو أن آلية الانتخاب التى أسهمت فى وصول الأغلبية إلى مقاعد الحكم دفعتهم للتحويل إلى دكتاتوريين فاسدين بعد أن منحهم الشعور بأن إخراجهم من السلطة يجب أن يتم بالطريقة ذاتها وعبر نفس الآليات التى سيكونون أنفسهم اللابعون الأساسيون فيها كما هو الحال فى العراق.

أما النظم السياسية ذات الطبيعة الدكتاتورية والسلطوية ففى مثل تلك النظم تعد السلطة التنفيذية أقوى المؤسسات فى الدولة، التى تكون قادرة على فرض إرادتها على كلا السلطتين التشريعية والقضائية، واستحواذها على كل مفاصل إدارة الدولة وبدون وجه حق فى كثير من الأحوال وبعيداً عن الكفاءة وبالتالي حرمان المواطن من ممارسة حقوقه الأساسية من حريات سياسية ومدنية، مما يؤدى إلى تراجع مستوى المنافسة السياسية أو فى السماح للمواطنين من غير الموالين للسلطة القيام بدور ثانوى ومحدود فى العملية السياسية بشرط أن لا يهدد بقاء السلطة الحاكمة وبما يتلاءم مع معتقداتها السياسية. وقد تسمح بعض القوانين فى مثل هذه النظم (أو تحديداً فى دولنا العربية) بأن تجعل الحاكم حراً فى التصرف بالثروات الطبيعية والأرض وجعلها ملكاً له، وهنا تظهر حالة عدم التمييز بين الصفة العامة والخاصة للحاكم، وتصبح الملكية الخاصة للمواطن منحة له من الحاكم، وفى مثل هذه الظروف يتصرف الحاكم وفقاً لاعتبارات شخصية تشجع على الفساد.

لقد كشف التقرير العالمى للفساد والصادر عن منظمة الشفافية لعام ٢٠٠٤ من أنه لا توجد دولة فى العالم متحصنة من الفساد السياسى إذ تتعدد الممارسات والأعمال الفاسدة التى يقوم بها السياسيون فى مرحلة ما قبل وأثناء وما بعد مغادرتهم السلطة، ويذهب التقرير إلى أن أغلب الفضائح السياسية تكمن فى عمليات التمويل للمرشحين والأحزاب السياسية أثناء خوضهم الانتخابات وبذلك يقول (بيتر ايجن) رئيس المنظمة إن سوء استغلال السلطة

تتطلب عملية الإصلاح الاقتصادى تسليط الضوء حول موضوع الفساد الإدارى كشرط أساسى لضمان نجاح عملية الإصلاح، فالدول الراغبة فى إصلاح اقتصاداتها ستفشل فى ذلك طالما هناك فساداً مستشرياً يعمل على تقويض معايير احترام القواعد الأخلاقية والقانونية وبما يؤدى إلى زيادة الأنشطة غير الرسمية وفى كل المواقع الاقتصادية مما يحد من فاعلية الدولة فى تحقيق هدف الإصلاح الاقتصادى المتمثل فى التحويل باتجاه اقتصاد السوق.

إن ظاهرة الفساد الإدارى فى عمل المؤسسات الحكومية، وحتى الخاصة منها، ما هو إلا تعبير عن وجود خلل فى إدارة الدولة وانحراف عن الأسس التى أنشئت من أجلها تلك المؤسسات المتمثلة فى تنظيم العلاقة ما بين المواطن والدولة وباتجاه تفضيل المصلحة الشخصية للموظفين، كما أنها ظاهرة عالمية تعرفها الدول الفقيرة والغنية، فقد يتوهم الفرد عندما يعتقد بأن الفساد يقترن بنظام اقتصادى أو سياسى معين دون غيره، أو أنه يجد من النظام الاقتصادى القائم على التخطيط المركزى المرتع الخصب لنموه واستثرائه طالما أن الحافز والمصلحة الشخصية غائبة والأجور متدنية وبالتالي يشكل المال العام السائب دافعاً قوياً للسلوك المنحرف عبر تحويله والاستحواذ عليه من خلال استغلال موقع العمل وجعله مصدراً للثراء الشخصى حتى وإن تسبب فى خسارة كبيرة للمال العام طالما أن الدولة باعتبارها المالك الوحيد تكون قادرة على التعويض. إلا أن الصورة لا تختلف شيئاً فى النظام الاقتصادى الحر حيث الثقافة السائدة على حب الذات وتفضيل المصلحة الشخصية والسعى وراء تعظيم الكسب المادى دون أى اعتبار للعوامل الاجتماعية، وما تحدثنا التجارب من انهيارات مالية فى الشركات العالمية وإحداها شركة (آنرون وتلى كوم) الأمريكية التى كان سببها الفساد الناشئ عن سرقات وعمولات بملايين الدولارات، كما أن التقارير التى أصدرها المفتش العام ستيوارت بوين تكشف عن اختفاء مئات الملايين (CPA) لسلطة الائتلاف المؤقت فى العراق من الدولارات نتيجة ممارسات فاسدة فى العقود وفى العمليات الإجرائية والتنفيذية.

وتلعب طبيعة النظم السياسية دوراً بارزاً فى تحفيز الفساد، فالدول ذات النظم الديمقراطية تتيح للمواطن ممارسة الحقوق الأساسية من حرية الرأى والمشاركة السياسية والانضمام إلى

الحق لنفسها في أن تستحوذ على ممتلكات الدولة بعد سنين من الشعور بالحرمان والغبن، وتلك هي الصفة الملازمة لطبيعة المجتمع العراقي القائمة على الازدواجية في الشخصية، وفي العودة دوماً إلى إحياء وتشجيع القيم والروابط القبلية، وفي ظاهرة المحسوبية والتي يمكن عدّها من أبرز العوامل المسببة للفساد.

لقد أصبح الفساد بكافة أشكاله ظاهرة طبيعية ينظر إليها على أنها ممارسات مشروعة لاسيما عندما عجزت الدولة على مواجهة المشكلات الاقتصادية بعد فرض الحصار الاقتصادي، إذ أخذ الفساد ينتشر في كافة دوائر ومؤسسات الدولة (العسكري، الخدمي، القضائي)، كما أسهمت القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في حينها أيضاً في انتشار الفساد، منها المتعلقة باعتماد مبدأ التمويل الذاتي في كثير من المؤسسات الخدمية، أو في التحكم بالموارد الاقتصادية وطريقة توزيعها على فئات محدودة من المجتمع، أو عند الإقدام على خصخصة بعض المشروعات العامة، أو في إنشاء العديد من الأجهزة الأمنية لمؤسسات اقتصادية بهدف تمويل أنشطتها، أو ما يتعلق بالضرائب أو التجارة الخارجية والتي جميعها قد أعطت للموظفين بمختلف مستوياتهم المزيد من السلطات التقديرية عند تطبيق تلك الإجراءات بفتح المجال أمامهم واسعاً للمساومة والرشوة.

أما دولياً فقد رافق تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء الكثير من الممارسات الفاسدة، حيث كشف مؤخراً عن تورط العديد من المسؤولين المحليين والدوليين في صفقات مشبوهة يتولى مجلس الأمن الدولي التحقيق فيها، ويبدو أن ما حصل في العراق من احتلال وانهيار كامل لهياكل الدولة ومؤسساتها كان للفساد الواسع المستشري والبيروقراطية وعلى كافة المستويات الدور الأبرز في تحقيق ذلك.

إن الصورة لم تتغير فيما بعد الاحتلال بل على العكس إذ ازدادت حدة الممارسات للفساد كنتيجة طبيعية لما ذكر سابقاً فضلاً عن أسباب أخرى كان من أهمها:

- الفراغ السياسي والأمني وانتشار الإرهاب.
- الازدواجية في السلطة مابين الإدارة الأمريكية والعراقية.
- فقدان ثقة المجتمع بالعديد من الكوادر التي جاءت من

السياسية بهدف الحصول على مكاسب شخصية يحرم أولئك الذين يحتاجون للخدمات الأساسية مما يؤدي إلى فقدان الأمل والذي بدوره يغذي النزاع والعنف.

كما تعد العوامل الاقتصادية ذات أهمية في الوقت الراهن، إذ انصبت أغلب الأبحاث العلمية في السابق على دور العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية، ومنها الأبحاث التي قدمها عالم الاجتماع (روبرت ميرتون)، وعالمة السياسة (سوزان روز اكرمان)، إلا أن الواقع تغير جذرياً لاسيما في العقدين الماضيين عندما وجد علماء الاقتصاد أن أبرز الأسباب التي تقف وراء تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتفشي الفقر والتخلف في الدول النامية يعود إلى ارتفاع نسب الفساد فيها.

### الفساد الإداري في العراق

لم يكن الفساد بشكله الواسع الانتشار كما هو حالياً في العراق وليد الظروف الحالية، بل تلك ساعدت على بلوغ العراق أسفل سلم النزاهة، ووضعها من أوائل دول العالم من حيث مستوى الفساد الإداري والمالي، وذلك حسب التقارير التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية.

فواقع الحال يشير إلى أن الموروث التاريخي للفساد يمتد إلى أبعد من سنوات تأسيس الدولة العراقية أبان الحكم العثماني والاحتلال البريطاني، حيث غياب الوعي السياسي والثقافي الوطني للمجتمع نتيجة الفقر وسوء توزيع الثروة وغياب الحياة الدستورية المستقرة، وكان الفساد دوماً الصفة الملازمة للدولة والمجتمع لاسيما في الفترات التي تضعف فيها السلطة والحكم، وتراجع فيها الحياة المدنية لصالح البداوة، وتجلت معظم ممارسات الفساد في توزيع المناصب والأراضي على أساس الولاءات للحكومة وللعشيرة، أو في أعمال السلب والنهب لاسيما في الفترات التي تعقب الحروب أو الثورات أو الانتفاضات، كما حصل مع ما يسمى بظاهرة الفرهود في أربعينيات القرن الماضي لتخف قليلاً في عقد الخمسينيات وحتى التسعينيات، ولتعود في أعقاب حرب عامي (١٩٩١ - ٢٠٠٣) واحتلال الكويت، إذ شاهد العالم بأسره عمليات السلب والنهب التي طالت مؤسسات الدولة، وهذا واقع علينا أن نعترف به نتيجة سيطرة العقلية القائمة على البداوة والغزو وأخذ المغانم وتسليب الثروات كنوع من البطولة لدى فئة من المجتمع، أو أنها تعطى

عليه واجبات .

بالمقابل فقد كان للإدارة الأمريكية كسلطة احتلال ممثلة بالحاكم المدني (بول بريمر) اليد الطولى للفساد فى العراق عبر احتكار عملية توزيع عقود الإعمار، والتي صممت بطريقة تمنع الشركات الصغيرة من الدخول فى دائرة المنافسة حيث قلة المعلومات المتوفرة عن العقود، أو فى دفع الأموال مقابل عدم إخضاع تلك العقود للإشراف، الأمر الذى مكن كبرى الشركات ومنها (هاليرتون وبكتل) والتي تربطها بعلاقات مع الحكومة الأمريكية من الفوز بأغلب تلك العقود، والتي بدأت تظهر دلائلها من خلال الأرباح الهائلة التي حققتها تلك الشركات، الأمر الذى دفع رئيس منظمة الشفافية الدولية (بيتر إيجن) إلى التأكيد على ضرورة مكافحة الرشا وتجنب سيطرة نخب فاسدة على موارد البلد فى ظل غياب الشفافية فى عقود إعادة الإعمار فى العراق.

وأيضاً فى تقارير المفتش العام لسلطة الاحتلال (ستيورات بوين)، وآخرها التقرير الصادر فى شباط ٢٠٠٥، من أن إدارة الاحتلال قد تسببت فى ضياع ما يقارب ٩ مليار دولار من موارد صندوق التنمية العراقى، المشكل بموجب قرار مجلس الأمن الدولى (١٤٨٣)، والتي أنفقت بطرائق لا تتوافق والمعايير الدولية والمحاسبية على تأسيس وإعادة تأهيل الوزارات العراقية، وأن هناك الكثير من الثغرات فى أوجه الإنفاق من دون أن يتحقق أى تحسن فى مستوى أداء تلك المؤسسات ولا فى أسلوب عملها، كما أن المجلس الدولى للمراقبة والإشراف التابع للأمم المتحدة والمشكل بموجب الفقرة (١٢) من القرار المذكور أعلاه، والذى أنيط به مهمة التدقيق على الأموال المودعة فى صندوق التنمية وجهات الصرف، قد شدد فى العديد من التقارير على أن هناك الكثير من المخالفات التى رافقت عمليات بيع النفط، وفى عدم وجود منظومة لتحديد كميات النفط المستخرجة فعلياً والمستهلكة، الأمر الذى سهل عمليات تهريب النفط على نطاق واسع، فقد وجد المجلس على سبيل المثال بأن الكميات غير المطابقة من زيت الوقود المنتج والمستهلك والمصدر قد بلغت ٦١٨٢٠٣ طن للمدة من نهاية حزيران ولغاية كانون الثانى من العام ٢٠٠٤ بمعنى أن الكميات المنتجة هى أكبر من الكميات المستهلكة والمصدرة، وأن قيمة المبيعات غير المطابقة قد بلغت ما يقارب ٦٩ مليون

الخارج والتي استلمت إدارة الحكم كونها لا تمتلك المعرفة الكاملة فى كيفية الإدارة والسيطرة لبلد مثل العراق، واعتماد مبدأ المحسوبية الحزبية والفئوية عند توزيع المناصب والوظائف وعدم الأخذ بمبدأ الكفاءة .

• عدم القدرة على إعادة بناء المؤسسات الأمنية والرقابية بكفاءة.

• حالة الشعور بعدم الأمان للمستقبل فى ظل تصارع الأنظمة السياسية وشيوع ظاهرة الإقصاء، الأمر الذى دفع بالمسؤولين إلى العمل على تأمين مستقبلهم وذلك بالإقدام على نهب أكبر قدر ممكن من المال العام .

لذلك برزت وبشكل واضح مظاهر الفساد بكافة صورته فى توزيع المناصب الإدارية وفى التعيينات بالاعتماد على مبدأ المحسوبية والولاءات السياسية والدينية، أو فى عقود التجهيز والإعمار وتوزيعها مقابل رشا، والتي بلغ فيها الفساد إلى مستوى القمّة نتيجة عدم الالتزام بمقومات الشفافية، كذلك التدفق غير المحدود والمفرط للأموال وبدون اتباع أيّا من إجراءات الصرف المعتمدة وفق الحسابات الأصولية، حيث سبق أن أعلنت مفوضية النزاهة العامة عن ما يقارب ١٥٠٠ جريمة فساد إدارى أحيلت إلى القضاء وفى ضلوع عدد من الوزراء وكبار المسؤولين فيها والتي من أبرزها تبديد ما يقارب المليار دولار من الأموال المخصصة لوزارة الدفاع فى عقود وهمية لتجهيز الأسلحة والمعدات، وما خفى ربما كان أكبر .

كما أفرزت الظروف الحالية نوعاً جديداً من الفساد والمتمثل فى تزوير الشهادات العلمية للكثير من الأعضاء فى الكتل السياسية المختلفة بغية الحصول على مركز متقدمة فى الدولة، إذ من شأن ذلك أن يؤدى إلى تعاضم الأثر السلبي على صعيد المجتمع والدولة، هذا وقد كشفت أجهزة الدولة والإعلام الكثير من حالات التزوير فى الشهادات العلمية لمن هم فى المناصب المتقدمة فى الدولة وما خفى كان أعظم .

لقد أصبح الفساد فى العراق الثقافة السائدة، قانون لا بد من التطبيق، أما حالة اللافساد فهذا هو الاستثناء، ويعود السبب فى ذلك إلى الحروب المتكررة والأزمات الاقتصادية وحالة عدم الثقة بقدرات الحكومة على حل الأزمات وتقديم ما هو أفضل للمجتمع ولسنوات طويلة من الزمن، كما أن الحكومة وللعديد من السنوات لم تنتظر إلى الفرد كإنسان له حقوق كما

أو فى الهياكل الإنتاجية فرصة اتخاذ قرارات استثنائية تعمل على تغذية الفساد القائم أصلاً الأمر الذى يسهم فى تفاقم حجم الاقتصاد الموازى .

وعلى الرغم من ذلك فإن الذين يرون أن الإصلاحات الاقتصادية تغذى الفساد كثيراً ما يتجاهلون نقطتين أساسيتين :

**الأولى:** القدر المتزايد من الفساد الذى ينجم عن غياب الإصلاحات الاقتصادية المحكمة، فانعدام الإصلاح قد يعمل على تأييد الفساد مادامت مصالح النخب تصبح أكثر رسوخاً بتعاظم سلطتها المالية عن طريق الهياكل الاحتكارية، وبالتالي ستصبح هذه الثروة سلاحاً قوياً يعيق عملية الإصلاح، وعن طريق هذه الحلقة المفرغة يمكن أن تزداد تكاليف تأخير الإصلاح مع مرور الوقت .

**الثانية:** الدور الذى يمكن أن يلعبه الإصلاح الاقتصادى كأداة لمكافحة الفساد حيث التصميم السليم لسياسات الإصلاح والتى من الممكن أن تؤدى إلى تقليص السلطة التقديرية لبعض الأنظمة الاقتصادية (النظام الجمركى، الضريبى، رخص الاستيراد والتصدير...إلخ)، فيما عدا الأنظمة ذات الهدف الاجتماعى، فالإصلاح الضريبى فى الفلبين قد فعل فعله فى محاربة الفساد والحد من الرشاح بعد ان عدلت المعدلات الضريبية وخفضت الإعفاءات تخفيضاً كبيراً حيث أدت هذه الإصلاحات إلى تقييد السلطة التقديرية لموظفى الضريبة محدثة كبحاً شديداً للظروف المحفزة للفساد، كما أن الإصلاح المالى من خلال تحرير أسعار الفائدة وتحسين الإشراف المصرفى عن طريق المصارف المركزية المستقلة ووضع معايير شفافة للمحاسبة والتقييد بشرط الاحتياطى الإجمالى وإقرار نظم السداد الفعالة كلها أمور تحد من فرص الأزمات المالية الناشئة عن الغش والاحتياىل، كذلك تحد من الثغرات التى تتسرب من خلالها عمليات الجريمة المنظمة من غسيل أموال وغيرها .

ومما تقدم فإن الفساد لا يؤدى فقط إلى وضع العراقيل أمام المنافسين المحليين والأجانب للاستفادة من الآثار الإيجابية للإصلاح الاقتصادى، وإنما إلى انعدام الفعالية الاقتصادية، إذ يجعل البيئة الاقتصادية فى وضع غير ملائم قد يدفع أصحاب المصالح إلى التخلّى عن نشاطهم، الأمر الذى يزيد من صعوبة تحقيق التنمية المتوازنة فى الداخل ويقلل من الفرص الاقتصادية المشروعة .

دولار، كما أن قسمًا من إيرادات الصادرات النفطية قد تم إيداعها فى حسابات مصرفية تعود لمصارف عراقية وأردنية من دون إيداعها فى الحساب الخاص بصندوق التنمية العراقى، فضلا عن العديد من التجاوزات الأخرى .

### مخاطر الإصلاح الاقتصادى على تفعيل الفساد

قد تؤدى برامج الإصلاح الاقتصادى إلى تزايد حالات الفساد نتيجة لتجاوب الإصلاحات مع المصالح المكتسبة لدى النخب الفاسدة، لاسيما عندما يكون الفساد عامًا والمؤسسات القانونية غير مؤهلة وضعيفة؛ لأن تخفيف الضوابط الحكومية قد يسهل من قيام الأنشطة غير المشروعة، عندها يلجأ أصحاب السلطة والمسؤولين عن المشروعات الاقتصادية إلى تعويض الإيرادات الضائعة بطرائق فاسدة، كما أن ما يعد إصلاحًا اقتصاديًا فى كثير من الحالات قد لا يكون كذلك ولا يتعدى كونه مجرد إصلاحات جزئية غير مدروسة وغير متمتعة بدعم شعبى كامل، أو أنها تفتقر إلى التصميم السليم والتطبيق المحكم .

لقد أبدى العديد من المهتمين بأن تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلة القطاع العام، لاسيما فى الاقتصاديات التى تفتقر إلى المؤسسات القانونية، قد يؤدى إلى تزايد مستويات الفساد عندما يلجأ أصحاب السلطة إلى عقد صفقات غير مشروعة مع القطاع الخاص لإتمام خصخصة مشروعات عامة مستغلين سياسة تحويل الملكية، وبالتالي فإن العملية لا تعدو انتقال الاحتكار من العام إلى الخاص، وتمركز الفائدة لمصلحة قلة من أصحاب النفوذ، كما أن الفساد يشدد عند إدارة الموارد المالية الناشئة عن الخصخصة وفى استخدامها لتمويل نفقات جارية أو تمويل مشروعات غير مهمة دون أن توجه إلى القنوات الفاعلة، كدفع التعويضات عن العمالة التى سيتم الاستغناء عنها، أو فى إعادة هيكلة المشروعات المتعثرة، أو فى تمويل مشروعات البنى الأساسية . كذلك إصلاح النظام الجمركى من خلال خفض التعريفات الجمركية لا يعنى بالضرورة كبح جماح الفساد طالما أن القوانين مازالت تخول الموظف المسئول السلطات التقديرية فى تحديد مقدار الرسوم، وكذا الحال بالنسبة للإصلاح الضريبى، لذلك فإن قدرًا من المسئولية يقع على تصميم السياسات أو البرامج المتعلقة بالإصلاح الاقتصادى، وعلى توقيت ومستوى الإصلاح، فالإصلاحات الجزئية قد تتيح للمسؤولين فى الحكومة

## مكافحة الفساد الإدارى فى العراق

بالتوازي مع مسار التحولات فى العملية السياسية والاقتصادية التى شهدتها العراق والتى فرضها الواقع الجديد بعد العام ٢٠٠٣ لابد أن تنصب الجهود فى مجال مكافحة الفساد، إذ تعد عملية الإصلاح غير مكتملة من دونها، فالدول التى تمر بتحويلات - كما حاصل مع العراق - يشهد فيها الفساد لأن الدوافع والفرص للانحراف تكون متاحة سببها الفراغ الأمنى والسياسى والقانونى، لذلك فإن الحاجة لبناء نظام سياسى واقتصادى خالى من الفساد سيشكل أهم التحديات التى تواجهها عملية الإصلاح عمومًا فى العراق .

فى البدء علينا أن ندرك حقيقة مفادها أن مكافحة الفساد والقضاء عليه فى العراق لن تكون بالمهمة السهلة وستواجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة، والتى تتطلب أولاً توافر الإرادة السياسية الحقيقية، وتضافر جهود محلية ودولية أيضاً، ولكن لابد من العمل على وضع الأسس الصحيحة والعلمية فى مجال مكافحة الفساد بهدف ضمان نجاح عملية التحول التى يشهدها العراق، إذ يزداد الاقتناع لدى رجال الاقتصاد بأنه لا يمكن للإصلاح الاقتصادى أن يتحقق ما لم يتم لجم الفساد والعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتوافر الشفافية، إذ بدون ذلك سيستمر نزيف المال العام والذى سيكون المجتمع بحاجة له فى عملية مواجهة الآثار الاجتماعية الناشئة عن الإصلاح الاقتصادى والتخفيف من أعبائها، كما ان العديد من القرارات الاقتصادية قد تتخذ لمصلحة أصحاب النفوذ مما سيزيد من حالة التفاوت الطبقي فضلاً عن هروب رؤوس الأموال نتيجة الفساد، كذلك كان لابد من تقديم الدعم الكامل للدوائر المتخصصة فى مكافحة الفساد والحد منه والتى منها مفوضية النزاهة العامة ودوائر المفتشين العموميين، إذ شرع فعلاً بموجب الأمر (٥٧,٥٥) الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقت تأسيس تلك الأجهزة الحكومية وتلحق بهما ديوان الرقابة المالية وتشكل بمجموعها شبكة متعاضدة هدفها مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية فى العمل ولتتحدد بذلك مهام تلك المؤسسات فى ثلاثة جوانب رئيسية:

- إشاعة ثقافة النزاهة العامة وتنمية معايير السلوك الأخلاقى فى مجال الخدمة العامة .
- مكافحة الفساد من خلال كشف مثل هذه الحالات والتحقيق

فيها وإحالة مرتكبيها إلى القضاء انطلاقاً من مبدأ سيادة القانون .

- تعزيز الشفافية واعتبارها حق للمواطن وضمان للديمقراطية من أجل التمكين من تصحيح وتصويب الأداء العام .

إن المتتبع لواقع عمل المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد تلك وما يصدر عنها من تقارير صحفية حول قيامها بالكشف عن العديد من حالات الفساد فى مؤسسات الدولة وإحالتها للقضاء سيجد أنها لاتزال - وعلى الرغم من تمتعها بالاستقلالية التامة عن باقى السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) - تخضع للاعتبارات السياسية والمحسوبة فى عملها، إذ لم يتم حتى الآن حسم العديد من قضايا الفساد ولم يتم محاسبة أيًا من المسؤولين عن تلك الجرائم لاسيما من هم من أصحاب المناصب العليا، كما أن تلك الأجهزة (مفوضية النزاهة) لم يصدر عنها أية تقارير أو إحصاءات رسمية عن عدد جرائم الفساد وأنواعها ولا الضالعين فيها، كما يعتذر العاملون فى تلك الأجهزة عن تقديم تلك الإحصاءات على الرغم من أن إحدى المهام الأساسية لعمل هذه الأجهزة هى تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة. بالمقابل فقد تعرض العديد من منتسبي تلك الأجهزة للتهديد وحتى التصفية بعد اكتشافهم ضلوع العديد من هم فى مناصب عليا من الدولة أو فى الأحزاب السياسية الفاعلة بممارسات فاسدة.

لذا يبدو أن المهمة التى ستواجه العاملين فى مفوضية النزاهة والدوائر ذات العلاقة بمكافحة الفساد ستكون صعبة للغاية فى ظل تعميق الاستقطابات والولاءات السياسية والطائفية داخل أجهزة الدولة وأيضاً داخل المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد نفسها، حيث التعيينات العشوائية فى تلك الدوائر والبعيدة عن مبدأ الكفاءة فى إشغال الوظائف العامة، كذلك فى استمرار الحكومة فى انتهاج العديد من السياسات العشوائية ذات الشأن الاقتصادى والتى لا تتسجم وحاجة المجتمع العراقى، والتى ستؤدى إلى تعطيل الدورة الاقتصادية السليمة وتحقيق فوضى السوق وبما يزيد من الفجوة فى بيئة الاقتصاد العراقى بين التوسع فى الأنشطة المالية والتجارية والركود فى مجال الأنشطة الإنتاجية والتصديرية بما يؤثر على مستوى توزيع الدخل والثروات ليزيد الفقراء فقراً والأغنياء غنى .